التقرير الإستراتيجي الخليجي

المرصد الإستراتيجي Strategy WATCH

تقرير نصف شهري يصدر عن المرصد الاستراتيجي بلندن، ويرصد أهم ما يرد في المصادر الغربية حول التطورات السياسية والعسكرية والأمنية وما يتعلق بها من دراسات في مراكز الفكر الغربية

ضغوط أمريكية على بغداد لضم الحشد الشعبي في المؤسسات الأمنية والعسكرية

نقل موقع "إنتلجس أون لاين" عن مصادر عراقية مطلعة قيام سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى العراق ستيوارت جونز بالضغط على رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي لضم تشكيلات الحشد الشعبي إلى القوات النظامية في الجيش العراقي، وإعادة هيكلة جهاز الاستخبارات العراقي الذي تعتقد واشنطن أنه مخترق من قبل عناصر موالية لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي.

إقرأ في هذا العدد

التعاون الروسي-الإيراني في سوريا على شفا الانهيار ص1

أوباما يرفض تزويد السعودية بتقنيات حديثة في حروب الشبكات ... ص2

ضغوط أمريكية على بغداد لضم الحشد الشعبي في المؤسسات الأمنية والعسكرية ...ص1

التعاون الروسي-الإيراني في سوريا على شفا الانهيار

كشف موقع "ديبكا" عن معلومات حول عمق الخلاف الروسي-الايراني بشأن سوريا؛ ففي شهر يوليو الماضي اتفق قاسم سليماني قائد قوات فيلق القدس الإيراني مع الرئيس الروسي بوتين ووزير دفاعه سيرجي شويغو على شن عمليات مشتركة لإنقاذ حليفهما المنهك بشار الأسد. وفي نهاية شهر سبتمبر بدأت المقاتلات الروسية في تقديم الغطاء الجوي للتقدم البري الإيراني لتحقيق ذلك الهدف، ومر الجانبان بمرحلة من التوافق طوال الأشهر المتبقية من عام 2015، حيث كان سليماني يتردد على موسكو لتبادل المعلومات وتنسيق العمليات، وعملت طهران على زيادة عدد قواتها عبر تجنيد المزيد من المرتزقة من العراق وباكستان وأفغانستان للقتال الى جانب الأسد. لكن العلاقات بين الجانبين بدأت تتدهور مع بداية العام الجديد بسبب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين موسكو وواشنطن على وقف إطلاق النار، تمهيداً لوقف الحرب التي استمرت خمس سنوات، وتزامنت التوافقات الروسية-الأمريكية مع برود في العلاقات بين موسكو وطهران، حيث لم يعد سليماني يتردد على موسكو، وتردد الحديث عن انزعاج طهران من السياسية الروسية بسبب العوامل التالية:

- لم يتم التطرق في الاتفاق الروسي-الإيراني الذي تم إبرامه في سبتمبر 2015 عن وقف إطلاق النار، بل كان الهدف من العمليات هو مساعدة الأسد في إلحاق الهزيمة بالمعارضة.
- يعارض الإيرانيون وقف إطلاق النار، ويرغبون في الاستمرار بالعمليات القتالية لبسط السيطرة على مدينة حلب وسائر المعابر الحدودية مع تركيا والأردن.
- لم يكن وارداً في حسابات طهران أن تفضي العمليات العسكرية المشتركة في سوريا إلى تقارب أمريكي-روسي، الأمر الذي تعتبره تطوراً سلبياً للغاية.

وفي محاولة لرأب الصدرع، قام وزير الدفاع الإيراني الجنرال دهقاني بزيارة موسكو في 16 فبراير 2016، لكنه لم ينجح في إقناع بوتين ووزير دفاعه شويغو بتنفيذ الاتفاق الأصلي بينهم حول تحقيق النصر الكامل لقوات الأسد. ونظراً لفشل تلك الزيارة في تخفيف الاحتقان، قام وزير الدفاع الروسي شويغو بزيارة مفاجئة لطهران في 21 فبراير، وفي جعبته اقتراح بديل لحل الخلاف بينهما، لكنه لم يخرج بنتائج تذكر، وفي غضون الأسابيع الثلاثة التالية لاحظت مصادر دبلوماسية مطلعة استمرار برود العلاقات بين الطرفين حيث امتنعت موسكو عن إتمام صفقات أسلحة لإيران، بما في ذلك الدفعة الأولى من منظومة الدفاع الجوي "إس-300"، وفي المقابل لوحظ تضاؤل التنسيق الإيراني-الروسي في العمليات البرية على الأراضي السورية، وذلك في ظل تقليص روسيا طلعاتها الجوية في سوريا إلى خمس ما كانت عليه قبل اتفاقية وقف الأعمال العدائية في 27 فبراير.

التقرير الأمني الذي جعل الرياض تنقلب على بيروت

أكد موقع "إنتيليجنس أون لاين" أن تقريراً سرياً تناول تغلغل "حزب الله" في بنيان الدولة اللبنانية كان السبب في وقف المنحة المقررة للبنان، وقد قام ولي العهد السعودي الأمير محمد بن نايف بتقديم التقرير إلى وزراء الداخلية بمجلس التعاون الخليجي، والذي تضمن معلومات مقلقة حول هيمنة عناصر من الحزب في الأجهزة الأمنية اللبنانية، وخاصة منها المديرية العامة للأمن العام فضلاً عن جهاز الاستخبارات العسكرية الذي يتغلغل فيه عناصر من الحزب. كما يسلط التقرير الضوء على الحضور الكبير لعناصر الحزب في الموانئ والمطارات، والتسهيلات التي يقدمونها لمنسوبي الحرس الثوري الإيراني في الأراضي اللبنانية.

السعودية تستهدف "حزب الله" في معاقله

نشر موقع "ديبكا" تقريراً (4 مارس 2016) يتناول استهداف السعودية "حزب الله" من خلال فتح جبهة إقليمية لتصنيف الحزب كمنظمة إرهابية في 2 مارس 2016، وذلك بعد أن شعر السعوديون أنهم قد حشروا في الزاوية من خلال الخطوات الخطيرة التي يتبناها الحزب نيابة عن طهران في كل من اليمن سوريا ولبنان والعراق. وأشار التقرير إلى أن الحزب يتلقى تمويلاً إيرانياً ضخماً، ويشكل واجهة لتحشيد الشيعة العرب ضد حكامهم في البلدان العربية، كما يهدد الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية من خلال تدريب تنظيم "أنصار الله" الحوثي على ضرب أهداف داخل المملكة. ونقل التقرير عن مصادر سعودية قلق الرياض من نشاط الحزب في قاعدة "النخب" العراقية على الحدود الشرقية للمملكة، حيث يعتقد السعوديون أن الهدف من هذه القاعدة هو إنشاء ممر شيعي يمتد من الحدود السورية مروراً بالأنبار وصولاً إلى كربلاء جنوب العراق. وقد حاولت طهران فتح هذا الممر من خلال الاستيلاء على مناطق في الأنبار دون طائل، فلجأت إلى "حزب الله" للقيام بتلك المهمة. وتتمثل الإجراءات السعودية بحراك دبلوماسي من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإلغاء منحة 4 بقيمة 4 مليار دولار لتطوير القوات المسلحة والأمن اللبناني، وعملت على تحريض سنة ومسيحيي لبنان ضد الحزب بنفس الطريقة التي تستغل بها إيران الحوثيين في اليمن والشيعة في العراق، كما بادرت المملكة إلى إرسال السعودية أربع مقاتلات من طراز F-16 إلى قاعدة إنجيرليك التركية، وذلك بالتزامن مع إعداد خطة لنشر قوات برية على الحدود التركية-السورية.

الاستخبارات العامة السعودية تساعد في إعداد تقرير حول نشاط "حزب الله" في اليمن

قامت الرئاسة العامة للاستخبارات السعودية برئاسة خالد بن علي الحميدان بمساعدة الحكومة اليمنية لإعداد تقرير حول التدخل الإيراني في اليمن، ويتضمن معلومات مهمة حول أنشطة "حزب الله" في دعم المتمردين الحوثيين، وذلك تمهيداً لتقديمة إلى الأمم المتحدة. وكان الحزب قد أوفد مستشارين عسكريين لدعم الحوثيين في صنعاء قبل عدة أشهر، حيث تم تعيين بعض عناصره في مراكز قيادية، كما أوكلت إليهم مهمة حراسة قائد الجماعة عبدالملك الحوثي، ويعتقد أن القيادي في الحزب خليل حرب -المقرب من قائد عمليات الحزب مصطفى بدر الدين- هو من يتولى قيادة عمليات الحوثي.

أوباما يرفض تزويد السعودية بتقنيات حديثة في حروب الشبكات

بعد حرمانهما من الحصول على الطائرات القتالية دون طيار "درونز"، والأقمار الصناعية المخصصة للتجسس، رفض البيت الأبيض تزويد الجزائر والسعودية بالتقنيات الأمريكية الحديثة الخاصة بأمن أجهزة الحاسوب وشبكات الإنترنت، وذلك بحسب تقرير نشره موقع "إنتلجس أون لاين" (2 مارس 2016) الذي أكد أن هذا الإجراء قد أثار حفيظة ولي العهد ووزير الداخلية السعودي الأمير محمد بن نايف، وذلك عقب رسالة وصلته من الإدارة الأمريكية تفيد أن إدارة أوباما لن توافق على قيام شركة "لوكهيد مارتن" وشركة "رايثون" بتوريد أحدث المعدات المتعلقة بأمن الشبكات وأجهزة الحاسوب إلى وزارة الداخلية السعودية وأن واشنطن ستوافق فقط على بيع المعدات الأقدم والتي في الحقيقة لاتؤمن حماية حقيقية للأجهزة والشبكات، وتأتي هذه الرسالة بعد أشهر من رفض الإدارة الأمريكية بيع السعودية طائرات مقاتلة دون طيار. وكانت شركة "رايثون" قد عرضت في الآونة الأخيرة على الجزائر بيعها ثلاث طائرات من طراز "جلف ستريم" للمهام الخاصة، والمزودة بمعدات وأنظمة استخبارات خاصة (SIGINT) و(ELINT) للقيام بمهام استخباراتية واستطلاعية وإشراف لكن البيت الأبيض لم يسمح للشركة بإتمام هذه الصفقة، مما وضع شركة "رايثون" في موقف صعب أمام غضب الحكومة الجزائرية التي هددت بإلغاء كامل الصفقات المبرمة معها، وذلك في الوقت الذي تحاول فيه الشركة الحفاظ على قدرتها التنافسية مع غريماتها من الشركات الأوروبية مثل "ثالس" و"ساب".

السعودية تراجع صيغ عقودها العسكرية

قامت وزارة الدفاع السعودية بمراجعة شاملة للعقود السابقة التي أبرمتها مع شركات الأسلحة الغربية، على ضوء إلغاء صفقة تجهيز الجيش وقوى الأمن اللبنانية. ففي 22 فبراير 2016؛ طلبت السعودية من شركة الأقمار الصناعية الأمريكية "ديجيتال غلوب" صناعة ستة أقمار صناعية، مباشرة عقب الإعلان عن إلغاء الصفقة الثلاثية ذات الثلاث مليارات دولار التي كانت ستمول بموجبها الرياض أسلحة فرنسية للجيش اللبناني مما مثل صفعة للصناعات العسكرية الفرنسية. وتشير المصادر إلى عدم رضا السعودية على أداء وكالة تصدير الأسلحة الفرنسية "ODAS" التي رفضت الكشف عن قنواتها السرية في تعاملاتها بالمملكة في غضون السنة الماضية.

السعودية تعيد توجيه برنامج دعم الجيش اللبناني لتعزيز قواتها المسلحة

أكد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير أن المملكة العربية السعودية ستحتفظ بالمعدات العسكرية الفرنسية التي كانت معدة للجيش اللبناني وفق برنامج المساعدات السعودي البالغ ثلاث مليارات دولار، والذي تم إيقافه الشهر الماضي احتجاجاً على التصرفات العدائية لـ"حزب الله". وقال الجبير في مؤتمر بباريس :" لم نوقف العقد، وإنما سيذهب السلاح هذه المرة إلى السعودية وليس إلى حزب الله، فنحن في وضع اختطف فيه حزب الله القرار اللبناني، وسيستمر العقد كما كان عليه؛ إلا أن الجهة المستلمة ستكون الجيش السعودي". وكان موقع "إنتلجنس أون لاين" (11 مارس 2016) قد أكد السعوديين قد وضعوا أيديهم على صفقة الثلاث مليارات دولارات التي كانت ستمولها السعودية لشراء أسلحة فرنسية للجيش اللبناني والتي تُعرف باسم دوناس (DONAS)، مشيراً إلى أن العقد الذي تم الاتفاق عليه أيام الملك الراحل عبدالله بدأ يمر بصعوبات كثيرة منذ اللحظة التي تولى فيها الأمير محمد بن سلمان وزارة الدفاع. ويأتي هذا الإجراء في ظل إدراك الأمير محمد بن سلمان أن القوات السعودية بحاجة لهذه المعدات أكثر من الجيش اللبناني نظراً للحرب التي تخوضها السعودية في اليمن والضغط الكبير الذي ترتب على الميزانية السعودية جراء ذلك. ونقل التقرير عن مصادر سعودية مطلعة أن الزوارق الثلاثة السريعة FS-56 والتي كانت جزءاً من الصفقة اللبنانية ستذهب لأسطول البحر الأحمر الغربي بينما ستذهب العربات المدرعة طراز " VAB" و "Sherpa" لحرس الحدود التابع لوزارة الداخلية وإلى ألوية المدفعية والرادارات التابعة للحرس الوطني.

التجارب الصاروخية الإيرانية تهدد الاتفاق النووي

أكد موقع "ديبكا" أن الاختبارات الصاروخية التي نفذتها إيران (8-9 مارس 2016) قد أثارت حفيظة الكونغرس الذي يتجه نحو المطالبة بإعادة العقوبات على إيران. ونقل التقرير عن مصادر أمريكية مطلعة أن الرئيس أوباما يعتبر اقتراح فرض العقوبات على إيران من جديد مسألة أكبر من كونها مناورة من الحزب الجمهوري لإيقاف سياسته المنفتحة إزاء إيران، إذ إنها تمثل في الوقت الحالي اتجاهاً لكلا الحزبين الأمريكيين حيث تحظى الفكرة بتأييد أبرز النواب الديمقراطيين. ويشعر أوباما بالقلق من بند يقترح توسيع العقوبات لتشمل المؤسسات الأجنبية وعلى الأخص البنوك والشركات من كل أرجاء العالم التي هرعت لتوقيع الصفقات بعد رفع العقوبات عن إيران، إذ سيترتب على ذلك إلغاء عقود ضخمة تم توقيعها بالفعل، وسيعرض ذلك الإجراء الاتفاقية النووية للانهيار. وكان نائب وزير الخارجية الإيراني عباس ارقاشي قد حذر من أن محاولة فرض عقوبات اقتصادية جديدة على إيران سيدفعها للانسحاب من الاتفاق النووي، وفي هذه الأثناء قام خامنئي باستبعاد الشركات الأمريكية من العطاءات التي تتم في فترة ما بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران. أما الرئيس روحاني -الذي عمل كل ما بوسعه للتوصل للاتفاق النووي- فقد أصبح في وضع لا يحسد عليه بعد إخفاق الإصلاحيين في انتخابات مجلس النواب ومجلس الخبراء، كما أنه يواجه صعوبة في تبرير استمرار طهران بتطوير الصواريخ البالستية القادرة على حمل الرؤوس النووية مع أنه وعد الأمريكان بالتوقف عن ذلك. وترى الإدارة الأمريكية أن اختبار الصواريخ يدل على احتدام الصراع الداخلي في إيران، حيث يرغب الحرس الثوري في التقليل من مصداقية روحاني على الصعيد الدولي ونقض تعهداته التي أبرمها مع الستة الكبار.

زيارة ولي العهد السعودي لباريس

قام ولي العهد وزير الداخلية السعودي الأمير محمد بن نايف بزيارة إلى باريس في 4 مارس 2016 ، في ظل اهتمام كبير من قبل الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند والعديد من المسؤولين الأمنيين والعسكريين، وخاصة رئيس وكالة الاستخبارات الفرنسية الخارجية (DGSE) بيرنارد باجولت الذي لعب دوراً رئيسياً في التحضير للزيارة بالتعاون مع رئيس الاستخبارات السعودية العامة خالد الحميدان. وقد أسفرت اللقاءات السعودية-الفرنسية عن تشكيل فريق للتنسيق بين وزارتي الدفاع السعودية والفرنسية وتكليفها بمهام الاتصالات مع شركات الدفاع الفرنسية حول مشاريع شراء المنظومات الأمنية والمعدات البحرية وشراء السفن ومنظومات الرصد البري والبحري. وتأتي هذه المعلومات في ظل سعي الرياض لتطوير قدرات خفر السواحل السعودية في البحر الأحمر من خلال شراء المزيد من زوارق الدوريات، وأشار التقرير إلى أن قيادة خفر السواحل السعودية قد تقدمت بمشروع إلى الأمير محمد بن نايف لتعزيز قاعدة جازان البحرية بأكثر من عشرة زوارق لمراقبة نقاط الدخول والخروج في بعض المرافئ. ونقل المصدر عن دبلوماسي سعودي في باريس قوله إن وزير الدفاع الفرنسي لي دريان يشرف حالياً على كل الصفقات المتعلقة بالزوارق مع السعودية، وقد نجح الأمير محمد بن نايف في إعادة ترتيب الأولويات مع المسؤولين الفرنسيين تمهيداً لاجتماع الهيئة السعودية-الفرنسية العليا المزمع عقده قريباً.

شراء المعدات الحربية البحرية في الخليج

أكد موقع "جينز" العسكري أن دول مجلس التعاون تعمل في الآونة الأخيرة على إبرام صفقات كبيرة للحصول على معدات وأسلحة بحرية، وذلك نتيجة خشيتها من وقوع حرب غير متكافئة مع إيران، وذلك في ظل تنامي الشكوك إزاء الالتزامات الأمريكية بحماية أمن المنطقة وتنامي القرصة والتنظيمات الإرهابية. وأشار التقرير إلى أن دول الخليج تنفق المزيد تطوير أساطيلها الحربية لزيادة قدراتها على الدفاع عن حدودها والبحرية، حيث تستمر في شراء سفن صغيرة لمضاعفة قدراتها في تسيير دوريات بحرية في مناطقها البحرية الاقتصادية الخالصة الممتدة حتى عمق 200 كم حسب الاتفاقيات الدولية، كما تبدي المزيد من الاهتمام بشراء سفن أكبر حجما وأكثر تطوراً بهدف الوصول إلى أعماق البحار وذلك لحماية مصالحها القومية على نطاق واسع. ففي الفترة الماضية ركزت دول الخليج العربية على تزويد أساطيلها بسفن "كورفيتيس" أو الحراقات ذات السرعات والفاعلية العالية والاستطاعة الكبيرة، وتزويدها بصواريخ مضادة للسفن ومدافع رشاشة متوسطة العيار وقصيرة المدى، كما عملت على امتلاك عدد كبير من زوارق الدوريات، وتسعى للحصول على المزيد من سفن الدوريات (OPV)، وخاصة عُمان التي عززت أسطولها بسفن "السيب" التي تصنع في سنغافورا من قبل شركة ST Marine، كما يخطط جهاز حماية المنشآت والمرافق الحيوية الإماراتي للحصول على سفن دوريات مزودة بتقنيات الرادارات ثلاثية الأبعاد ووحدات صواريخ ذات هياكل دوارة. وبينما حصلت معظم الأساطيل الخليجية على سفن للإنزال والتفريغ منذ عقود طويلة ونجحت في تحديث أساطيلها بسفن أكبر حجماً وأكثر تطوراً؛ وظهر ذلك من خلال استخدامات السفن الإماراتية الحديثة في دعم العمليات التي تقودها السعودية في اليمن. وأدى اهتمام دول مجلس التعاون بتحديث أساطيلها إلى اندلاع التنافس في قطاع الصناعات البحرية وارتفاع الطلب للحصول على القوارب والسفن المزودة بأحدث المعدات والأنظمة البحرية الحربية، حيث يعمل مصممو وبنائي السفن ومزودي الأنظمة البحرية على تقديم العروض لمشاريع تدر مليارات الدولارات، وتنشط شركات: "ثالس"، و"فين ميكانيكا"، و"ساب"، بصورة خاصة، ويتوقع أن تتفوق شركة "لوكهيد مارتن" في المنافسة إذا نجحت في إبرام صفقة ضخمة مع السعودية لتحديث أساطيلها.

وأشار التقرير إلى أن عمليات بناء السفن تتم خارج منطقة الخليج العربي باستثناء فرقاطات "بينونه" الإماراتية والتي بُني خمس منها في الإمارات في حوض أبو ظبي لبناء السفن بعد أن تم بناء السفينة النموذج "CMN" في فرنسا. وهنالك حوض أخر تحت تصرف الإمارات لشركة "فين كانتيري"، وكذلك المشروع المشترك لـ"دامن غروب" مع شركة ناقلات قطر، والتي تتفاوض كذلك مع الإمارات لبناء زوارق دوريات بطول 50م للأسطول الإماراتي. ولايزال التصنيع المحلي للسفن مجرد مساهم أكثر من كونه عامل أساسي في عمليات صناعة وبناء السفن بدول الخليج العربية.

أما بالنسبة لحجم الانفاق؛ فقد ذكر التقرير أن دول الخليج العربية قد أنفقت سبع مليارات دولار عام 2015، وتشهد الفترة الحالية انخفاضاً بنسبة بمقدار 10% نتيجة الضغوط الاقتصادية التي تمر بها دول المنطقة جراء انخفاض أسعار النفط، في حين يذهب معظم التمويل إلى تعزيز قدرات سلاح الجو لهذه الدول، وبما أن عمليات الشراء الدفاعية لدول الخليج تركز بشكل رئيسي على المتطلبات القصيرة الأجل؛ فإنه من غير المتوقع أن يزداد الاستثمار في المجال البحري أكثر مما هو عليه الآن، ومن غير المحتمل أن يزداد بأكثر من مليار دولار حتى نهاية العام الحالي.

السعودية تعزز تحالفها مع السودان بتقديم خمس مليارات دولار للجيش السوداني

أكد موقع "جينز" العسكري أن المملكة العربية السعودية ستقدم خمس مليارات دولار كمساعدة عسكرية للسودان، مشيراً إلى أن بعض الأموال التي كانت مخصصة للبنان يستم تحويلها إلى الحكومة السودانية مكافأة على مواقفها المساندة للملكة في مواجهة إيران.
فعلى النقيض من المواقف المتراخية للحكومة اللبنانية؛ بادرت حكومة السودان إلى قطع كامل علاقاتها مع إيران بالتزامن مع قطع السعودية والبحرين علاقاتهما الدبلوماسية مع إيران. وكان وزير الخارجية السعودية الجبير قد عبر عن تقدير المملكة لموقف السودان ومساهمتها في العملية العسكرية التي تقودها المملكة في اليمن، حيث أرسلت الخرطوم كتيبة مشاة إلى اليمن وعززتها بمقاتلتين من طراز "Su-24M".

الإمارات تنوي شراء 8 طائرات إيطالية

نشر موقع "ديفنس نيوز" العسكري تقريراً (8 مارس 2016)، أكد فيه أن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة الإماراتية قد وافقت على إبرام صفقة قيمتها 316 مليون يورو لشراء ثمان طائرات آلية إيطالية من طراز "Piaggio P.1HH Hammerhead" وسيتم تجهيزها بأنظمة اتصالات ورادارات وكاميرات تعمل بالأشعة تحت الحمراء، ويشمل العقد تقديم الدعم اللوجستي والتدريب. وكان العقد قد تم توقيعه مع شركة أبوظبي الاستثمارية للأنظمة الذاتية (ADASI) وتستحوذ شركة Mubadala الشركة الاستثمارية الواقع مقرها في أبوظبي على شركة Piaggio في إيطاليا، وتعمل شركة بياجيو العام الماضي في هذه الصفقات نيابة عن القوات الجوية الايطالية التي انخرطت في تطوير هذا النوع من الطائرات، وسيبدأ في هذا العام توريد طائرة " Hammerhead"التي تعد نسخة آلية من طائرة رجال الأعمال "Piaggio's P.180".

العراق يخطط لشراء سفينة لأغراض النقل والإمداد

تمضي قيادة الأسطول العراقي قدماً في مشروع شراء سفينة نقل وإمداد لصالح البحرية العراقية، حيث تسعى بغداد لشراء سفينة مستعملة تعمل في خدمة إحدى الأساطيل الأوروبية، ومن المعتقد أنها تعمل في خدمة سلاح الملكية البحرية البريطانية، كما تنظر الحكومة العراقية في الوقت نفسه في إمكانية شراء سفينة جديدة بمزايا متطورة.

مروحيات لرفع الأوزان الثقيلة لصالح وزارة الداخلية السعودية

أكد موقع "تاكتيكال ريبورت" أن وزارة الداخلية السعودية عازمة على المضي في مشروع شراء مروحيات مخصصة لرفع الأحمال الثقيلة لصالح الدفاع المدني في المناطق الجنوبية في جازان وعسير ونجران. ووفقاً للموقع فإن الداخلية السعودية قد شكلت لجنة لإتمام هذه الصفقة، وقد قدمت وضعت اللجنة لمساتها الأخيرة على تقرير سيتم تقديمه للأمير محمد بن نايف الذي يبدي اهتماماً كبيراً بشراء مروحيات للمناطق الجنوبية.

سفينة إنقاذ للبحرية الإماراتية

أكد موقع "تاكتيكال ريبورت" أن قيادة الأسطول البحري الإماراتي تمضي في مشروع شراء سفينة نجدة وإنقاذ للأوزان الثقيلة بهدف المساهمة في مهام الإنقاذ تحت مظلة الأمم المتحدة. وتقول التقارير أن قيادة البحرية الإماراتية قد حصلت على موافقة الأركان العامة للقوات المسلحة الإماراتية لأجل هذا المشروع إلا أن القرار النهائي يعود لولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد.

تكليفات خليجية مهمة في ملفات التسلح الإستراتيجي

يدور الحديث حول الدور المتنامي لنائب رئيس الأركان الكويتي الفريق الركن الشيخ عبدالله النواف الأحمد الصباح في ترتيب المسائل الاستراتيجية بما يخص قدرات القوات المسلحة الكويتية وبالذات ترتيب شؤون القوى الجوية الجوية الكويتية. وتشير التقارير إلى أن الشيخ عبدالله النواف قد عمل بجد لإتمام صفقة طائرات التايفون مع الجانب الإيطالي، ويرغب وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح في تحويل المزيد من ملفات التسلح إلى الشيخ عبدالله النواف في الفترة القادمة. ومن ناحية أخرى؛ أكد موقع "تاكتيكال ريبورت" (11 مارس 2016) أن أمير قطر الشيخ تميم بن حمد قام مؤخراً بتفعيل دور سكرتيره الخاص للشؤون السياسية علي بن فهد الشهواني في مراجعة بعض عقود التسليح الجارية مع شركات أمريكية وأوروبية، وأشار الموقع إلى أن الأمير يريد من الشهواني موافاته بتقييم سياسي شامل حول هذه العقود ليضيفها إلى التقييمات التي تقدمها وزارتي الخارجية وشؤون الدفاع لتشكيل صورة متكاملة للوضع.

السعودية تخطط لشراء منظومات للتشويش

ينوي ولي ولي العهد وزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان المضي قدماً في مشروع شراء أنظمة تشويش على الرادارات والطائرات والصواريخ المعادية. وقد باشرت وزارة الدفاع اتصالاتها مع عدد من الشركات العالمية المتخصصة بصناعة أنظمة التشويش، حيث تم طلب عروض من شركات: "ثالس"، و"بوينغ"، و"نورثروب جرومان" و"أسيل سان"، وتُقدر كلفة المشروع بنحو 400 مليون دولار أمريكي.
ولم يُعرف حتى الآن نتيجة الاتصالات التي تمت مع الشركات المذكورة أعلاه لكن يتوقع ضباط في وزارة الدفاع السعودية أن يتم الاتصال بشركات أوروبية أخرى للحصول على المزيد من العروض.

التعاون في المجال البحري بين عمان وبريطانيا

استقبل وزير الدولة العماني لشؤون الدفاع بدر بن سعود بن حارب البوسعيدي في مكتبه وزير الدفاع البريطاني اللورد جون أستور في 3 مارس 2016، وتناول الاجتماع سبل إعادة تفعيل التعاون بين الجانبين في مجالات مكافحة الإرهاب البحري، وتعزيز قدرات الأسطول السلطاني العماني. وتشير المصادر إلى أن الجانبان قد ناقشا العوائق التي تمنع الأسطول العماني من الحصول على زوارق الدوريات المصنعة في بريطانيا، وشراء مركبات تحمل نظم إنذار مبكر، وكانت عمان قد تقدمت بطلب شراء عشرة زوارق سريعة مزودة بأنظمة إنذار مبكر وأنظمة C4I لكنها لم تحصل عليها بعد.

فرنسا ترغب في معرفة نوايا الإمارات حيال صفقة "رافال"

تجري اتصالات لترتيب لقاء رفيع المستوى بين الجانبين الفرنسي والإماراتي لمناقشة القضايا العسكرية ذات الاهتمام المشترك، بما ذلك متابعة سير صفقة شاء الإمارات طائرات "رافال". ورجح موقع "تاكتيكال ريبورت" أن يعقد الاجتماع في الشهر المقبل بين ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد ووزير الدفاع الفرنسي لي درايان.
وتأتي هذه الترتيبات في ظل معلومات يتم تداولها في أروقة وزارة الخارجية الإماراتية، حول رغبة الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند ووزير دفاعه لي درابان في إعطاء المزيد من الوقت لجس نبض ومعرفة نوايا الشيخ محمد بن زايد بخصوص شراء المقاتلات الفرنسية، وذلك في ظل تردد معلوات حول ميله لشراء مقاتلات F-35 الأمريكية بدلاً من طائرات "رافال" الفرنسية.

البرلمان الكويتي يوافق على شراء مقاتلات "تايفون"

تعتبر الكويت الدولة الخليجية الثالثة التي ستحصل على طائرات "تايفون" بعد السعودية وعمان، وذلك بحسب تقرير نشره موقع "جينز" في 9 مارس 2016. وأشار التقرير إلى أن دولة الكويت قد وافقت على شراء المقاتلة الأوروبية، وتمهد موافقة مجلس الكويتي على مسودة القانون للمضي في تقديم دفعة مقدمة بقيمة 499 مليون دولار، وتسديد 8,7 مليار فيما بعد لشركة "فين ميكانيكا" الإيطالية في كاسيليه والتي ستقوم بتوريد 22 مقاتلة ذات مقعد واحد و6 مقاتلات ذات مقعد مزدوج، ابتداء من العام 2019. كما تحصل الكويت بموجب هذه الصفقة على مقاتلات "تايفون" التي يطلق عليها "Tranche 3" والتي تم تزويدها برادارات مصفوفة الطور النشط (AESA radar)، كما سيكون للكويت الخيار في تزويد مقاتلاتها بأحد نوعين من الصواريخ من صناعة شركة MBDA الأول صاروخ كروز يطلق عليه (ظل العاصفة) والثاني صاروخ جو-جو من فئة الصواريخ التي تعمل خارج مدى الرؤية البصرية ذات التوجيه النشط بالرادار. وتندرج الصفقة - التي تتضمن شراء 28 مقاتلة "تايفون"- ضمن جهود سلاح الجو الكويتي لتعزيز قدرتها الجوية بثمانية وعشرين مقاتلة "تايفون" لتنضم إلى 39 طائرة أمريكية من طراز "F/A-18C/D Horne" تم شراؤها في تسعينيات القرن الماضي، والتي سيتم استبدالها بطائرات سوبر هورنيت "F/A-18E/F Super Hornet" لتدخل في الخدمة إلى جانب طائرات التايفون. ولازالت عمليات توريد الإثنتين وسبعين طائرة تايفون للسعودية مستمرة من مصانع شركة BAE Systems البريطانية بينما بدأت الشركة للتو تركيب أول دفعة من الطائرات الإثنتي عشرة التي أوصت عليها عمان. ومن الجدير بالذكر بأنه قد تم تسليم 467 من هذه الطائرات إلى كل من ألمانيا وإيطاليا والسعودية وإسبانيا والمملكة المتحدة.

ألمانيا توافق على تصدير أسلحة لدول خليجية

أفاد خطاب صدار عن وزارة الاقتصاد الألمانية بأن حكومة المستشارة أنجيلا ميركل وافقت على عدة صفقات سلاح مع دول في الشرق الأوسط من بينها تسليم 23 طائرة هليكوبتر من طراز إيرباص للمملكة العربية السعودية. كما تعهد وزير الاقتصاد الألماني زيجمار غابرييل بتوخي المزيد من الحذر قبل التصريح بصفقات السلاح، ما أزعج قطاع الصناعات الدفاعية الضخم في ألمانيا، إذ إن الوزير قد ألمح إلى وجود تغيير في السياسة مقارنة بالحكومة الائتلافية السابقة التي ارتفعت مبيعات السلاح في عهدها. وعلى الرغم من ذلك فقد أعلن الوزير عن موافقة مجلس الأمن الاتحادي التابع للحكومة على صفقة لشركة "هيكلر آند كوخ" لبيع 660 رشاشاً، و660 ماسورة بندقية، و50 مدفعاً رشاشاً لسلطنة عمان. كما أعطى المجلس الضوء الأخضر أيضا لتسليم "هيكلر آند كوخ" 130 مسدساً وبندقية آلية إلى الإمارات، وسمح لشركة "راينميتال" بتصدير 65 ألف قذيفة مورتر لأبوظبي.

الكويت توقع اتفاقية العبور مع الناتو

وقعت الكويت اتفاقية عبور مع حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وتشمل التدريب في المجالات الأمنية والعسكرية والأكاديمية، بالإضافة إلى تعهد الكويت بإتاحة مجال مرور قوات الحلف في إطار تعزيز الشراكة والتعاون بين الجانبين .وأكد وزير الخارجية الكويتي صباح خالد الحمد الصباح، أن الاتفاقية لا تمس سيادة دولة الكويت وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، وإنما تهدف إلى تقوية العلاقات على مبدأ المصالح المشتركة. ونتيجة لتنامي الصراع في المنطقة العربية؛ فقد رأى مراقبون أن بعض الدول الخليجية ربما تحذو حذو الكويت في التوقيع على مثل هذه الاتفاقيات، وذلك في إشارة إلى قطر والبحرين بصورة خاصة، ويرغب حلف الناتو بالتعامل مع دول الخليج بشكل منفرد، وخاصة في المجالات التي يطلق عليها: "الأمن الناعم"، كالتبادل الاستخباري والتدريب والاستشارات، وهو ما لاح في الأفق إثر توقيع اتفاقية العبور مع الكويت.

ماذا سيترتب على انفجار الفقاعة النفطية في المنطقة

نشر مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بواشنطن تقريرا (11 مارس 2016) تناول فيه الباحث أنتوني كوردسمان مشكلة العائدات النفطية القادمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مؤكداً أن التركيز العالمي على مكافحة تنظيم "داعش" يغطي على مشاكل أكثر إلحاحاً وخاصة منها: التوترات العرقية والطائفية والأنظمة الاستبدادية التي تذكي الصراعات الأهلية في المنطقة، بالإضافة إلى: تنامي الضغط السكاني، والفشل الاقتصادي، وانعدام فرص العمل، وتفشي الفساد. وقد أسهم الربيع العربي في مفاقمة هذه الأزمات وجعلتها أكثر سوءا في معظم أرجاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقليلة هي الدول النفطية الغنية التي قامت بجهود حقيقية لمعالجة المسببات، لكن نتائج جهودها كانت متواضعة، في حين أدت فقاعة زيادة أسعار النفط إلى مزيد من الجنوح عن جادة الصواب بدلاً من تبني سياسة إصلاح حقيقي.

وأدى انخفاض سعر البرميل بمقدار 40% في أقل من عام واحد إلى تدهور الأضاع الاقتصادية، وخاصة في مجالات تنشيط الحركة التجارية وتغطية عجز الميزانية وإيجاد الوظائف وتراجع العائدات، مما دفع هذه الدول إلى شراء الوقت من خلال الاستدانة من البنوك على أمل أن ترتفع الأسعار، وذلك بدلاً من محاولة تبني سياسيات إصلاح فعلية. ليس من السهل تخمين مدى التدهور الذي ستبلغه دول المنطقة نتيجة لانخفاض أسعار النفط، إلا أن البلدان التي تعتمد ميزانياتها على النفط بنسب تتراوح بين 45 الى 80 % ستضطر إلى تقليص الإنفاق، وقد قامت السعودية والإمارات على سبيل المثال باتخاذ إجراءات قاسية للتعامل مع الأثار المالية المترتبة على انخفاض أسعار النفط، في حين لا تزال المشاكل التي أدت الى الأحداث والقلاقل التي نشبت عام 2011 على حالها، ويزداد الأمر سوءاً بالنسبة للدول التي تشهد صراعات مثل اليمن وليبيا والعراق وسوريا.

مستقبل السعودية: هل سيستمر التحالف بين أل سعود والوهابية ؟

نشر مركز "Rajaratnam School of International Studies"(26 فبراير 2016) تقريراً توقع فيه الكاتب جيمس دورزي أن تكون السعودية في طريقها لمواجهة عاصفة من المشاكل الاقتصادية والتحديات الاجتماعية والأزمات الخارجية، حيث أجبر انخفاض أسعار النفط الحكومة على القيام بإصلاحات اقتصادية والعمل على تنويع وترشيد الاقتصاد، من خلال وقف الدعم ورفع أسعار الخدمات والبحث عن بدائل للدخل والتوجه نحو منح دور أكبر للقطاع الخاص وللمرأة. وتأتي محاولة السعودية لتخفيض النفقات في وقت تنفق فيه بسخاء في العمليات الدائرة في اليمن ودعم الثورة في سوريا، إلا أن مشتقبل الحكم في رأي الكاتب لا يعتمد على حل المشاكل الإقليمية وإنما على قيام آل سعود بمراجعة علاقتهم بالتيار الوهابي، متسائلاً: هل سيمنح تكييف رجال الدين مع الحكام فسحة لمعالجة التحديات التي تواجهها المملكة أو أن هنالك حاجة لإعادة هيكلة التفاهم إلى درجة تصبح فيها شرعية آل سعود محل التساؤل؟

وأشار الكاتب إلى أن الدولة قد حاولت تمييز تيارها الديني من خلال التأكيد على أنها ضحية لعنف الجهاديين واتخاذ مواقف حازمة تجاههم، وإرسال قوات لمحاربتهم في مناطق مختلفة، بالإضافة إلى تصوير إيران على أنها مصدر العنف والاضطراب في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من تلك الإجراءات إلا أن المملكة قد أصبحت في موضع رقابة عالمية أكثر من أي وقت مضى بسبب الهجمات التي يشنها الجهاديون كما حصل في باريس في نوفمبر الماضي، كما طلب حزبان هولنديان رئيسيان من الحكومة إيجاد الأساس القانوني لحظر الجماعات الوهابية والسلفية مما سيؤدي إلى حظر التمويل وقد يضطر ذلك الحكومة الهولندية لمطالبة المملكة بغلق ملحقيتها للشؤون الدينية في سفارتها بهولندا، وفي السنوات السابقة قامت دول أخرى بمواجهة أخطار مثلتها مجموعات تلقت تمويلاً سعودياً منها الولايات المتحدة الأمريكية التي اتخذت إجراءات ضد بعض الجمعيات التي مولتها الحكومة السعودية. ورأى الكاتب أنه ينبغي على الحكومة السعودية تحرير نفسها من القيود الاجتماعية التي تفرضها الوهابية لأجل ترشيد الاقتصاد السعودي ودمج النساء في سوق العمل وتحويل تركيز السوق من القطاع العام الى القطاع الخاص وتنويع مصادر الدخل الذي يعتمد في الوقت الحالي على النفط بنسبة 90%، مؤكداً أن حتمية إعادة هيكلة الاقتصاد تقتضي إعادة النظر بعلاقة آل سعود مع الوهابية وبالعقد الاجتماعي الذي بموجبه يتنازل السكان عن حقوقهم السياسية لقاء مزايا اقتصادية، فمع وصول نسبة العاطلين عن العمل الى 29% من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 16 الى 29 عام فإن الحكومة تواجه تحديات ملحة في الداخل والخارج في وقت يتم فيه فرض التقشف المالي، مضيفاً أن الانغماس في الإسلام التطهيري هو نوع من الترف لا تستطيع المملكة تحمله ولا يزال التحدي الأكبر بالنسبة لآل سعود هو البحث عن بديل للوهابية لإضفاء الشرعية على حكمهم، ويبدو أنه لا توجد خيارات متاحة في الوقت الحالي.

خلفيات تصنيف «مجلس التعاون الخليجي» لحزب الله كمنظمة إرهابية

نشر معهد واشنطن تقريراً (10 مارس 2016) أكد فيه ماثيو ليفيت أن تصنيف مجلس التعاون الخليجي "حزب الله" كمنظمة إرهابية يأتي نتيجة للتوترات الطائفية والجيوسياسية بين دول الخليج السنية وإيران الشيعية، بالإضافة إلى نشاط الإرهابي لهذه الميليشيا خلال العقود الماضية، حيث تتزايد مخاوف دول المجلس من تنامي دور الحزب خارج حدود لبنان، بما في ذلك في منطقة الخليج، حيث تنشط فروعه هنالك منذ أواخر الثمانينيات. ففي عام 1986، بدأت المنامة بكبح أنشطة حزب الله البحريني؛ وبعد عام واحد، اعتقلت 59 شخصاً اتهموا بالانتماء إلى الحزب وحاكمتهم. وفي مارس 1997، اعتقلت الاستخبارات الكويتية 13 بحرينياً وعراقيين في مدينة الكويت يعملون تحت مسمّى حزب الله الخليج. وكشفت المراسلات التي صودرت من منازلهم بأنهم كانوا على اتصال بأفراد في دمشق، وفي مدينة قم الإيرانية، وأشارت أدلة أخرى إلى أنهم كانوا يتلقون توجيهات مباشرة من وزارة الاستخبارات والأمن الوطني الإيرانية.

وفي 12 ديسمبر 1983، نفذت عناصر من حزب الله وحزب الدعوة الإسلامية العراقي سبعة تفجيرات في الكويت، أدت إلى مقتل ستة أشخاص وجرح حوالى 90. مما أدى إلى اعتقال 17 شخصاً أطلق عليهم اسم "الكويت 17" وكان بينهم عناصر من تنظيم "حزب الله".

وفي مايو 1987 نفذ حزب الله السعودي أول هجوم له على منشأة نفطية داخل المملكة، وبعد عشرة أشهر، تبنّى الحزب مسؤولية تفجير في معمل الشركة السعودية للبتروكيماويات في مدينة الجبيل. كما اغتال عناصر الحزب عبد الغني بدوي، النائب الثاني للقنصل السعودي في تركيا، وبعد شهرين، حاول الحزب اغتيال أحمد العمري، النائب الثاني للقنصل السعودي في كراتشي- في باكستان، الذي نجا ولكنه تعرّض لإصابات خطيرة. وفي 4 يناير 1989 ، قُتل النائب الثالث للسفير السعودي في بانكوك في تايلاند بعد تعرضه لإطلاق نار خارج منزله. أما الهجوم الأشهر لحزب الله على المصالح السعودية فوقع في يونيو 1996 في تفجير "أبراج الخبر"، والذي قتل فيه 19 جندي أمريكي وعدد غير معروف من المدنيين السعوديين، وجُرح 372 أمريكياً آخر.

وفي السنوات اللاحقة، نفذت الميليشيا اللبنانية عدة هجمات أخرى داخل لبنان وخارجها بهدف إطلاق سراح عناصرها المسجونين، كما أنشأ الحزب وحدة أطلق عليها اسم "الوحدة 3800" في العراق لدعم الميليشيات العراقية الشيعية، ومنذ عام 2003، شاركت هذه الوحدة في عمليات استهدفت القوات الأمريكية والبريطانية في العراق.

ورأى الكاتب أن الحرب في سوريا قد غيرت "حزب الله" بشكل جذري، فبينما انخرط الحزب في الماضي في عمليات في الخليج أو العراق بإيعاز من إيران، وركز جهوده على التنافس على السلطة السياسية في لبنان ولمحاربة إسرائيل، أصبح الآن لاعباً إقليمياً منخرطاً في صراعات بعيدة عن الحدود اللبنانية، ولا تشكل هذه التدخلات عمليات لمرة واحدة، بل إنها جزء من التوجه الإقليمي الجديد الذي يركز على الهلال الشيعي.

كما أرسل الحزب عدداً من كوادره لتدريب المتمردين الحوثيين في اليمن، وهو الأمر الذي أثار غضب دول الخليج، ووفقاً للحكومة الأمريكية، يشرف خليل حرب، القائد السابق للعمليات الخاصة والمستشار المقرّب من الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله، على عمليات الحزب في اليمن ويسافر إلى طهران للتنسيق مع الإيرانيين. ويُقال إن عناصر آخرين رفيعي المستوى في الحزب، مثل أبو علي الطبطبائي، القائد السابق المتمركز في سوريا، قد أُرسلوا إلى اليمن.

وأكد الكاتب أن الأجواء كانت مهيأة منذ بعض الوقت لقيام مجلس التعاون الخليجي بإدراج "حزب الله" على القائمة السوداء كما تكشف هذه الخطوات أيضاً التوترات الجيوسياسية والطائفية بين السعودية وحلفائها الخليجيين من جهة وإيران من جهة أخرى. وعندما لم يقدم لبنان شيئاً سوى "تضامنه" مع السعودية، ردّ السعوديون في فبراير عبر إلغاء الدعم المالي للبنان وسحب الودائع من المصارف اللبنانية، وعلى الرغم من أن توقيت الإجراءات الخليجية الأخيرة ضد الحزب تعود إلى الانقسامات الطائفية الإقليمية، لا شك أن حزب الله وإيران أصبحا أكثر نشاطاً في منطقة الخليج في السنوات الأخيرة. وإذ تأتي هذه الإجراءات في أعقاب الاتفاق النووي الإيراني، الذي أثار قلق دول الخليج من أن تستخدم إيران تدفق الأموال لديها لزعزعة استقرار هذه الدول، تتزايد المخاوف الخليجية من أنشطة إيران ووكلائها بشكل خاص.

ماذا يعني أن تكون إصلاحياً في إيران؟

أكد مهدي خلجي في تقرير نشره معهد واشنطن، تُغيّر معنى مصطلح "إصلاحي" بشكل جذري في إيران منذ ذروة الحركة الإصلاحية في التسعينيات، حيث يركز الإصلاحيون الجدد على اكتساب السلطة، ونقل خلجي عن الصحفي الإصلاحي المعروف في المنفى، أكبر غانجي، نقداً سليماً للحركة موضحاً أن الإصلاحيين لم يعودوا يقبلوا بوجهات نظر الراحل آية الله حسين علي منتظري، الشخصية المؤثرة التي كانت ذات مرة الخليفة المنتظر لآية الله روح الله الخميني لكنها أصبحت في وقت لاحق من النقّاد اللاذعين لنظرية "ولاية الفقيه".

ورأى خلجي أن الإصلاحيين اليوم يعتقدون أنه بدلاً من مواجهة آية الله خامنئي، فإنهم يعملون على إعادة بناء علاقاتهم معه، ولا شك في أن تخلي الإصلاحيين عن نهجهم القائم على تحدي خامنئي وجيشه ومخابراته وجهازه الاقتصادي يغير المفهوم الأساسي للإصلاح، فهم يأملون من خلال إحداث ثورة في مفهوم الإصلاح، بأن يقوم خامنئي بدوره بإصلاح مفهوم الثورة، لينظر إليهم مرة أخرى على أنهم موالين لمبادئ الثورة الإسلامية وخاضعين بسهولة للنظام من دون التسبب بمشاكل. لذلك قد يعتبر المتهكّمون إن مصطلح "الإصلاحي" لا يشير إلى أيديولوجيا واضحة، وإنما إلى أشخاص كانوا على صلة بحكومة خاتمي في أواخر التسعينات ويرغبون الآن بالعودة إلى الحكم.

وبناء على ذلك يرى خلجي أنه من الأفضل تصنيف الجمهورية الإسلامية ضمن إطار "الاستبدادية الانتخابية"، ففي مثل هذه الأنظمة، لا تقل الانتخابات أهمية عن أجندة الدولة الاستبدادية، ولكن ليس للأسباب المعتادة. فهذه الأنظمة ليست مغلقة تماماً كالأنظمة الاستبدادية الحقيقية، ولكنها في الوقت نفسه ليست مفتوحة مثل الديمقراطيات الحقيقية. بدلاً من ذلك، تعمل الانتخابات متعددة الأطراف والمؤسسات الديمقراطية الرسمية الأخرى في إطار الممارسات والسياسات الاستبدادية أو إلى جانبها. فنتائج الانتخابات في هذه الأنظمة هي عبارة عن النتيجة المشتركة لعاملين متغيّرين غير معروفين وغير قابلين للرصد.

وكالعادة، فسّر خامنئي الإقبال الواسع على الانتخابات الأخيرة على أنه تصويت لثقة الشعب بالنظام، ولكن وجهة نظر الرئيس حسن روحاني كانت مختلفة. ففي مؤتمر صحفي عقده بعد فترة وجيزة من التصويت، صوّر روحاني النتائج على أنها بمثابة تأييد شعبي لأجندته الخارجية والاقتصادية: "اليوم تم رفع العقوبات، حتى تلك التي لا علاقة لها بالشأن النووي. وقد أعلن الغرب عن ذلك أيضاً... ولكن الناس يريدون رفع كافة العقوبات، ورأى خلجي أنه قد تم تدمير البنية التقليدية للسياسة الإيرانية بسبب الاضطرابات الأخيرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والضغوط المستمرة على طهران. فمن جهته حذّر خامنئي الشعب من أن الغرب كان يقف وراء الاضطرابات التي أعقبت الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها في عام 2009 بغية إسقاط النظام وزعزعة استقرار البلاد، زاعماً أن الفوضى هي البديل الوحيد للجمهورية الإسلامية. واكتسبت هذه الرواية جاذبية كبيرة بعد "الربيع العربي" في عام 2011 وأذنت بفترة من العنف يصعب تصوره في المنطقة، مما ردع العديد من الإيرانيين عن المشاركة في أي إجراءات سياسية من شأنها إضعاف النظام. وفي الوقت نفسه، رفعت زيادة العقوبات الدولية من خوف هؤلاء من هجوم عسكري ممكن، وقد أدت هذه المخاوف، إلى جانب نتائج المفاوضات النووية، إلى رفع آمال الشعب من أن التغييرات الطفيفة من خلال الانتخابات قد تنقذ البلاد من الحرب والفوضى. ويمكن تفسير النسبة العالية في الأصوات لغير المتشددين بتوق الجمهور إلى السياسيين الذين سيعتمدون مقاربة أقل معاداة للغرب تضمن السلام والازدهار والأمن. ولهذا السبب، لم يصوّت الشعب إلى حد كبير لصالح شرعية النظام، بل بسبب قدرته الفريدة على الحفاظ على البلاد متماسكة بعيدة عن الانهيار. وفي ظل غياب أي بديل سياسي للنظام، ومن دون أي ضمانات بأن بروز انتفاضة سيؤدي إلى نتائج ديمقراطية، ورأى الكاتب أنه في ظل الظروف الحالية فإن الإيرانيين ينظرون إلى النظام الحالي على أنه الأمل الوحيد من أجل البقاء.

الرئيس الأمريكي يتحدث عن أصعب قراراته حول دور أمريكا في العالم

نشر موقع "ذي أتلانتك" تقريراً مطولاً حول السياسيات الأمريكية الخارجية في عهد الرئيس باراك أوباما، تضمن جزء منه مقابلة مع الرئيس الأمريكي أجراها جيفرى غولدبرغ، والمفروض أن تنشر هذه المقابلة في عدد شهر أبريل من العدد المطبوع من المجلة. وجاء في هذه المقابلة التي تم إعدادها بشكل يجمع بين تحليل خطابات الرئيس الأمريكي وأخرى مقابلات صحافية أجراها الكاتب أثناء مرافقته للرئيس في زيارته الآسيوية، أن جزءاً من مهمته كرئيس هو تحفيز الدول الأخرى لاتخاذ الإجراءات اللازمة بنفسها، بدلاً من انتظار الولايات المتحدة لكي تقودها. والتأكيد على أن الدفاع عن النظام الدولي الليبرالي ضد الإرهاب الجهادي، والمغامرة الروسية، والتنمر الصيني يعتمد على استعداد الدول الأخرى لمشاركة العبء مع الولايات المتحدة، ويمكن تصنيف هذه السياسية على أنها: "القيادة من الخلف"، حيث يؤكد أوباما: " ليس علينا أن نكون دائماً في المقدمة، ففي بعض الأحيان سنحصل على ما نريد بالضبط لأننا نشارك الأجندة، المفارقة هي إنه كان بالضبط من أجل منع الدول الأوروبية والعربية من الاستفادة من نجاحنا بينما قمنا نحن بجميع القتال الذي صممنا عليه عمداً".

وفي مساعيه لتحميل بعض مسئوليات السياسة الخارجية التي تتحملها أمريكا إلى حلفاءها، يبدو أوباما رئيساً يتبع سياسة التقشف الكلاسيكية على طريقة دوايت آيزنهاور وريتشارد نيكسون، وذلك من خلال: "التراجع وخفض النفقات، والحد من المجازفة، ونقل الأعباء إلى الحلفاء"، ويقول الكاتب سألت أوباما عن التقشف، فأجاب: "تقريباً كل قوة عالمية عظمى خضعت للتوسع المفرط ما اعتقد إنه ليس فكرة ذكية هو إنه في كل مرة تكون هناك مشكلة، نرسل جيشنا لفرض النظام، نحن لا يمكننا فعل ذلك".

ويواصل الكاتب أنه في وقت سابق رأى أوباما رجب طيب أردوغان رئيس تركيا على أنه يمثل القائد المسلم المعتدل الذي سيعالج الإنقسام بين الشرق والغرب، لكنه يعتبره الآن فاشلاً ومستبداً وشخصاً يرفض استخدام جيشه الضخم من أجل جلب الاستقرار إلى سوريا.

وأضاف الكاتب أنه أوباما يستمع كثيراً إلى المستشارين التكنوقراط البراجماتيين والمنضبطين عاطفياً، وقد أدرك من خلالهم إلى أي مدى كانت الفوضى هناك مُشتتة عن الأولويات الأخرى. وينقل عن جون برينان، الذي عمل كبير مستشاري مكافحة الإرهاب في فترة أوباما الأولى قوله: "أدرك الرئيس أثناء الربيع العربي أن الشرق الأوسط يستنزفنا".

وينقل الكاتب عن أوباما اعتقاده أن السعوديين يحتاجون لمشاركة الشرق الأوسط مع أعدائهم الإيرانيين، قائلاً: "إن المنافسة بين السعوديين والإيرانيين -والتي ساعدت في تغذية حروب الوكالة والفوضى في سوريا والعراق واليمن- تتطلب أن نقول لأصدقائنا وللإيرانيين أنهم في حاجة للعثور على طريقة فعالة لمشاركة الجوار وتأسيس نوع من السلام الفاتر. إن النهج الذي يقول لأصدقائنا: أنتم على حق، إيران هي مصدر جميع المشاكل ونحن سوف ندعمكم في التعامل مع إيران، سوف يعني أن هذه الصراعات الطائفية سوف تستمر وأن شركاءنا في الخليج لا يملكون القدرة على إطفاء النيران بمفردهم أو الفوز بصورة حاسمة بمفردهم، ويعني أننا سنضطر للتدخل واستخدام قوتنا العسكرية لتصفية الحسابات. وهذا لن يكون في مصلحة الولايات المتحدة أو الشرق الأوسط".

كما نقل عن الرئيس الأمريكي اعتقاده أن القبلية هي واحدة من أكثر القوى المدمرة في الشرق الأوسط، وهو لا يملك القدرة على تحييدها، وتوصل الكاتب بعد ذلك إلى مجموعة من الاستنتاجات المختلفة بشأن القضايا العالمية ودور أمريكا في ذلك، وهي:

أولاً، لم يعد الشرق الأوسط مهماً جداً للمصالح الأمريكية.

ثانياً، حتى لو كانت منطقة الشرق الأوسط هامة بشكل بارز، فإنه لا يتوفر لدى أي رئيس أمريكي سوى القليل لجعله مكاناً أفضل.

ثالثا، لرغبة الأمريكية لإصلاح أنواع المشاكل التي تعبر عن نفسها بصورة أكثر حدة في الشرق الأوسط ستؤدي حتماً إلى اندلاع حرب أخرى وإلى مقتل المزيد من الجنود الأمريكيين، وإلى التشكيك في مصداقية الولايات المتحدة ونواياها.

رابعاً، لا يستطيع العالم أن يرى زوال قوة الولايات المتحدة، وفي القت الذي يرى فيه حلفاء واشنطن أن قيادة أوباما غير كافية للمهام التي أمامه، يرى الرئيس الأمريكي أن قيادة العالم تتطلب شركاء فعليين، وليس حلفاء يفتقرون إلى الرؤية والإرادة لإنفاق رأس المال السياسي من أجل تحقيق أهداف كبيرة.

لماذا لم تخفف الصفقة النووية من سياسات إيران المتشددة

نشر معهد واشنطن تقريراً (6 مارس 2016) رأى فيه الدبلوماسي الأمريكي دينس روس أن الإيرانيين قد يرغبوا في إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية، ولكن الشئ الذي أصبح أكثر وضوحاً منذ توقيع الاتفاق النووي هو أنه لا شئ قد تغيّر بالفعل، ومن غير المرجح أن يحدث ذلك، أو أن تتغير سياسات إيران الأوسع نطاقاً، في أي وقت قريب، وذلك في ظل استمرار تنديد المرشد بالنفوذ الأمريكي وانخراطه في حروب إقليمية، ودعم استخدام حزب الله وميليشيات شيعية أخرى من أجل تنفيذ سياسات عدوانية لتوسيع نطاق نفوذ إيران في جميع أنحاء المنطقة.

وأكد روس أن قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإسلامي، قاسم سليماني، وليس الرئيس حسن روحاني الأكثر اعتدالاً، هو الذي يرسم سياسات إيران في العراق وسوريا ولبنان واليمن وينفذها، في حين لم ينجح روحاني في إضعاف المراكز الرئيسية للمتشددين في إيران، وإذا كانت الولايات المتحدة تريد حقاً تقوية روحاني والدائرة الأكثر واقعية في إيران فستحتاج إلى رفع التكاليف التي تتحملها إيران من جراء سياساتها التهديدية والمزعزعة للاستقرار في المنطقة، لذلك فعلى واشنطن أن تُظهر أن ما يقوم به سليماني في جميع أنحاء المنطقة يكلف إيران الكثير ويضعف تطورها المستقبلي.

وأكد الكاتب أن الانتخابات الأخيرة قد أكدت صعوبة تحقيق تغير فعلي في إيران؛ فقبل أسابيع من الانتخابات النيابية ومجلس الخبراء، قرر مجلس الأوصياء استبعاد جميع الإصلاحيين والمعتدلين مما اضطر الناخبين للتصويت لصالح المتشددين المعارضين للاتفاق النووي وجهود تحسين الاقتصاد وفتح باب إيران أمام العالم الخارجي.

وقارن روس وضع روحاني بسابقه خاتمي الذي لم يتمكن من إدخال أي إصلاحات داخلية أو اجتماعية كبيرة في حين يبقى خامنئي صانع القرار الرئيسي، إذ إن روحاني لا يسيطر على التنظيم القضائي أو الأجهزة الأمنية بما فيها الحرس الثوري. وإذا كان هناك من يحتاج إلى أي دليل على أن صلاحيات روحاني محدودة، عليه أن لا ينظر بعيداً بل يركز على عدم قدرة الرئيس الإيراني على إطلاق سراح اثنين من أبرز المرشحين للرئاسة في انتخابات عام 2009 بعد سنوات من الإقامة الجبرية، هما موسوي ومهدي كروبي.

ورأى الكاتب أنه إذا أرادت الولايات المتحدة أن ترى تغييراً أكثر فائدة داخل إيران وتبنّي سياسات أقل عدوانية في المنطقة فإنه يتعين عليها تطبيق المنطق نفسه الذي استخدمته لجلب الإيرانيين إلى طاولة المفاوضات وذلك من خلال جعلهم يدفعون ثمناً باهظاً لسلوكياتهم السيئة. فالطريق الذي لا تمارس فيه إيران الإرهاب، ولا تستخدم الميليشيات الشيعية لتخريب جيرانها وإرغامهم على القيام بما تريده طهران، ولا ترفض السلام العربي الإسرائيلي ولا تطالب بالهيمنة الإقليمية، هو المخرج التي يمكن أن تحقق فيه إيران نجاحاً اقتصادياً، وتكتسب احتراماً وتقديراً وتلعب دوراً في الهيكل الأمني للمنطقة. ولتحقيق ذلك فإنه لا بد أن يدفع الحرس الثوري ثمناً واضحاً وجلياً لما يتركبه.

التقرير الإستراتيجي الخليجي
Strategy WATCH
المرصد الإستراتيجي
تقرير نصف شهري يصدر عن المرصد الاستراتيجي بلندن، ويرصد أهم ما يرد في المصادر الغربية حول التطورات السياسية والعسكرية والأمنية وما يتعلق بها من دراسات في مراكز الفكر الغربية

Orion House
104-106 Cranbrook Rd
Ilford
Essex, IG1 4L2

Info@strategy-watch.com